الأمم المتحدة



S

S/23800
13 April 1992
ARABIC

UN LIBRARY

APR 15 1992

UN/SA COLLECTION

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
724 (1991) المتعلق بيوغوسلافيا ، المقدم
إلى مجلس الأمن

رسالة إحالة

١٣ نيسان / أبريل ١٩٩٢

سيدي ،

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 724 (1991) المتعلق بيوغوسلافيا ، ويتضمن التقرير عرضاً للأنشطة التي قامت بها اللجنة لغاية تاريخه . وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير في جلستها الثامنة المعقدة في ٩ نيسان / أبريل ١٩٩٢ ، وهو يُقدم وفقاً للفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الأمن 724 (1991) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ .

وتفضلو سيدني بقبول فائق اعتباري .

خوزيه أبيلا لا^{صّو}
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 724 (1991)
المتعلق بيوغوسلافيا

صاحب السعادة
السيد سيمباراشي سيمبانيندو^ك مومنغيفوي
رئيس مجلس الأمن

.../...

120492

100492 100492 ٩٢٠٨١٥ 92-16462

١ - تقدم لجنة مجلس الامن المنشاة عملاً بالقرار ٧٤٦ (١٩٩١) المتعلق ببيوغوملافيـا هذا التقرير إلى مجلس الامن وفقاً لأحكام الفقرة ٥ (ب) من القرار المذكور الذي اعتمدته المجلس في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ .

٢ - وتتضمن الفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الامن ٧٤٦ (١٩٩١) الولاية الكاملة للجنة ، وي sinus الجزء ذو الصلة منها على ما يلي :

[إن مجلس الامن ،]

...

٥" - ولاذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

...

"(ب) يقرر أن ينشئ ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت ، لجنة تابعة لمجلس الامن تتالف من جميع أعضاء المجلس ، للاضطلاع بالمهام التالية ، على أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى المجلس ، مشفوعاً بملحوظاتها وتوسياتها :

١١" درامة التقارير المقدمة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ؛

١٢" التماش المزيد من المعلومات من جميع الدول ، فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الدول بشأن التنفيذ الفعال للحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١) ؛

١٣" النظر في أية معلومات تعرضها الدول عليها بشأن انتهاكات الحظر ، وتقديم التوصيات إلى المجلس ، في هذا السياق ، بشأن طرق زيادة فعالية الحظر ؛

٤١١٠ التوصية بالتدابير المناسبة ردًا على انتهاكات الحظر العام والكامل لجميع توريدات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا ، وتقديم المعلومات بصفة منتظمة إلى الأمين العام لتوزيعها على الدول الأعضاء ٠

٢ - وفي الفقر ٥ (ج) من القرار نفسه يطلب مجلس الأمن إلى جميع الدول التعاون بصورة كاملة مع اللجنة للوفاء بمهامها بخصوص التنفيذ الفعال لاحكام الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١) ٠

٤ - وانتخبت اللجنة في جلستها الأولى المعقدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ سعادة السيد خوسيه أليالا لاصو (إيكوادور) رئيساً لفترة تمتد حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وفي الجلسة الثانية المعقدة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، انتُخب وفداً الرأس الأخضر واليابان لتولي منصبي نائب رئيس اللجنة لعام ١٩٩٢ . وقد عقدت اللجنة حتى الآن ثماني جلسات . أما هذا التقرير فقد اعتمدته في جلستها الثامنة المعقدة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ٠

٥ - وفي الجلسة الرابعة المعقدة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اعتمدت اللجنة المبادئ التوجيهية لسير أعمالها ٠

٦ - وعملاً باحكام الفقرة ٥ (ب) ١١ من القرار ٧٢٤ (١٩٩١) ، نظرت اللجنة في الردود الواردة من الدول ، بشأن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ٧١٣ (١٩٩١)^(١) . ولقد ورد حتى الان ٩٩ ردًا . وعلى أساس المعايير التي تم إقرارها في الجلسة الخامسة ، المعقدة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، لتقدير الردود الواردة ، وعملاً بالولاية المنصوص عليها في الفقرة ٥ (ب) ١٢^(٢) من القرار ٧٢٤ (١٩٩١) ، وجهت اللجنة حتى الان مذكرات شفوية إلى ٤٩ دولة طلبت فيها منها تزويمها بمعلومات إضافية بشأن ما اتخذته من تدابير محددة للتنفيذ الفعلى لحظر توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا . ولا تعني طلبات التمامي المزيد من المعلومات وجود أية أحكام مسبقة بشأن ملایحة أو صحة الردود الأمثلية التي أرسلتها الدول ٠

(١) طلب الأمين العام في مذkerته SCPC/8/91(1) المؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والموجهة إلى الدول ، تزويمها بمعلومات ، وارسل بناءً على طلب من اللجنة ، رسائل تذكير مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى تلك الدول التي لم تُجب بعد (المذكورة SCPC/8/91(1)) ٠

- ٧ - وعملاً بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها ، وجهت اللجنة نداءً أولياً إلى جميع الدول في مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ طلبت فيها منها تزويدتها بمعلومات تتعلق بآلية انتهاكات أو انتهاكات مزعومة لحظر توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا . كما وجهت نداءً مماثلاً إلى الأفراد والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية منها والدولية ، عن طريق نشرة صحفية صدرت في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

- ٨ - وتنحصر التقارير الرسمية الوحيدة القائلة بحدوث انتهاكات مزعومة لحظر توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا والتي تلقتها اللجنة حتى الان في تلك المقدمة من حكومة يوغوسلافيا في مذكرة موجهة من حكومة ذلك البلد ومؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . ولقد أحيلت التفاصيل المتعلقة بالادعاءات ذاتصلة إلى ثمان من الدول الوارد ذكرها في تلك المذكرة ، مشفوعة بطلبات للقيام بتحقيقات دقيقة بشأن هذه التقارير الواردة . وكما ذكرت دولتان آخرتان أنها قدّمتا فعلاً رسالتين إلى اللجنة تبيّنا فيما النتائج التي توصلتا إليها وموافقتها من الادعاءات المتعلقة بهما . كما وردت ردود مت من الحكومات التي تم الاتصال بها . وقدّمت خمس من هذه الحكومات تقارير بشأن التحقيقات والتدابير التي اضطلع بها في بلدانها . ولقد طلبت إحدى هذه الحكومات تزويدتها بمعلومات إضافية من السلطات اليوغوسلافية ، بغية تمكينها من إجراء تحقيقاتها على الوجه المطلوب . كما أن رئيس اللجنة قام في بعض الحالات ، بناء على طلب اللجنة ، بمهام الممثل الشخصي ، بهدف التسريع في معالجة المسائل .

- ٩ - خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير لم ترد إلى اللجنة أية معلومات من إية دولة أخرى أو منظمة حكومية أو غير حكومية أو من الأشخاص العاديين ، بشأن أية انتهاكات أو انتهاكات مزعومة لحظر توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا .

- ١٠ - كما عقدت اللجنة أيضاً مشاورات تتعلق باستفسار حول عملية تصدير محتملة إلى يوغوسلافيا لطائرة هليوكوبتر خاصة بإخلاء الجرحى ، ونظرت اللجنة في المسألة في جلستها السابعة المعقدة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ وخلصت إلى استنتاج مفاده أن التفسيرات والتطمينات التي قدمها المصدر المحتمل فيما يتعلق بإمكانية بيع يوغوسلافيا طائرة هليوكوبتر خاصة بإخلاء الجرحى ، إنما هي تفسيرات وتطمينات واضحة ومقبولة . ولقد بعثت اللجنة بر رسالة حول ذلك إلى الدولة التي وجهت الاستفسار . وفي نفس الجلسة نظرت اللجنة أيضاً في المسألة المتعلقة ببعض طائرات الهليوكوبتر التي تم إرسالها إلى خارج يوغوسلافيا لغرض الإصلاح وذلك قبل فرض الحظر على توريد الأسلحة . ولقد علمت اللجنة من الدولة التي رفضت إعادة طائرات الهليوكوبتر إلى يوغوسلافيا

بعد إتمام الخدمة الروتينية الالزمة لهذه الطائرات أقرت الحكومة بتصنيفها في قائمة الطائرات التي يحتمل استخدامها في أغراض مزدوجة ، وذلك ، بموجب القوانين ذات الصلة السارية في تلك الدولة ، الأمر الذي يجعلها بذلك تخضع للحظر المفروض على توريد الأسلحة . وفي ضوء ما تقدم ، أبلغ رئيس اللجنة الحكومية اليوغوملافية بهذا الموقف .

١١ - كما قالت اللجنة بجمع معلومات تتعلق بالخبرة الماضية المتحملة من حالات مشابهة لتلك الحالة والخطوات التي ستتخذ للتحقق من عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية التي ترسل حصرا لاستعمال قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على النحو المأذون به بموجب أحكام الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٣ (١٩٩٣) .

١٢ - ولم تتلق اللجنة سوى قدرًا محدودا من المعلومات بشأن انتهاكا الحظر . ولقد باشرت أعمالها على هذا الأساس . ولا تزال اللجنة تبحث عن السبل التي يمكنها بواسطتها أن تحصل على المعلومات الإضافية الالزمة . وتأمل اللجنة في أن تحظى بانتباه فعلى نداءاتها الموجهة إلى الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد لتزوينها بكل ما قد يرد إليها من معلومات تتعلق بانتهاكات فعلية أو مشبوهة للحظر الملزم الذي فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا .